

البع قبل الشتر فيش يسقط من الثمن حصته اذا  
 اختار الاخذ لان الارضان تكون لهما حصته  
 بالانلاقض والبراديه عيب كان عند  
 البائع وقوضه المشتري من غير ان يعلم به  
 ولا يوجد من المشتري ما يدرك على الرضيه  
 بعد العلم بالعيب قال **وما اوجب نقصان**  
**المن بعد التاجر عيب لان النقص وبفصلان**  
 المالية وذلك بانفق من القيمة والمرجع في معرفة  
 عيوب اهلها قال **كالباقي والبول في الفرائض**  
**والسرقة** لانها توجب نقصان القيمة عند علم  
 الشراذم اذ جردت من مده الاشيا من صغير غير  
 مميز لا يكون عيبا وان كان مميزا يكون عيبا ويؤول  
 بالبلوغ فان عاوده بعد البلوغ يكون عيبا  
 حاد غير الاول ليزوال بالبلوغ فيكونا  
 مختلفين لاختلاف سببهما فان البول قبل  
 البلوغ لضعف والمنانة وبعده لدان الباطن  
 والباقي قبل البلوغ لمب اللعيب والسرقة قبل البلوغ  
 بغلة البالاة وما بعده لمحت في الباطن حتى لو وجد  
 شي منها عند البائع قبل البلوغ شروجه عند المشتري  
 بعد البلوغ ليس له ان يبرده لزو الى الاول بالبلوغ  
 ولو وجد عند البائع قبل البلوغ ووجد عند  
 المشتري ايضا قبل البلوغ يبرده لما ذكرنا والسرقة  
 لاختلف بين ان تكون من المولى او من غيره الا اذا

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

العدايات

في البيع يبره بالبيع الكاد السبب  
 في البيع يبره بالبيع الكاد السبب  
 في البيع يبره بالبيع الكاد السبب

سرق

سرق من المولى شيئا للاكل فانه لا يكون عيبا  
 فان التقصير من المولى حيث اوجه اليه وان  
 سرق طعاما من المولى لبيعه يكون عيبا لانه  
 لا ياتمه في حفظه ولو سرق البش ليس يبرحو  
 النفس والنفس لا يكون عيبا ولو نبت البيت  
 يكون عيبا وان لم يخذ وفي الاباق اذا خرج  
 من البلد يكون عيبا بالاتفاق ان يكون من المولى  
 او من رجل عنده باجارة او عارية او يدعيه  
 بخلاف ما اذا سبق من لفا صب الى المولى والغيره  
 ان لم يعرف منزله او لم يتو على الرجوع اليه  
 وان لم يخرج منه اختلفوا فيه والاشبه ان  
 يقال ان كانت البلدة كبيرة مثل القاهرة يكون  
 عيبا وان كانت صغيرة بحيث لا يجزي علم اهله  
 ويوتها لا يكون عيبا قال **والجحنون لما ذكرنا**  
**وموساد في الباطن** لان العقل معدنه القلب  
 وشعاعه في الدماغ والجحنون انتفاع ذلك الشعاع  
 وهو لا يتكلف باقتلاف السر حتى لو وجد عند البائع  
 في صغره وعاوده عند المشتري بعد الكبر  
 يبرده لانه عين ذلك الاول وقيل لا يسترط العاود  
 عند المشتري بل اذا ثبت انه كان به جحون  
 عند البائع يبرده وان لم يعاوده في يد المشتري  
 لانه قل ما يزول والسحج انه لا يبرده حتى  
 يعاوده عنده لان الله تعالى قادر على ان يمتد

د

1957